

دور التعاونيات الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق الناتج الزراعي في مصر (دراسة حالة في محافظة القليوبية)

أ.د/سمير عطيه محمد عرام /د/إبراهيم محمد عبدالعزيز الحفنى /د/ حنان عباس مصيلحي السيد

معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - الوحدة البحثية بالقليوبية

المقدمة:

يؤدي القطاع التعاوني دوراً هاماً في مجال التنمية الشاملة بصفة عامة والزراعية والريفية بصفة خاصة، وقد إعتمدت عليه الدولة لفترات طويلة في تنفيذ سياساتها وخططها الإقتصادية والإجتماعية، وتعتبر الجمعيات التعاونية الزراعية من أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتوفير الخدمات للمزارعين في القطاع الزراعي حيث أن التعاونيات منظمات إقتصادية وإجتماعية تعتمد على ذاتها في القيام بجميع أعمالها. ولقد إنحصر دور الجمعيات التعاونية الزراعية في الفترة الأخيرة في ظل تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادي في مصر وزيادة منافسة القطاع الخاص لها، ونقل بعض مهام الجمعيات التعاونية الزراعية إلي البنك الزراعي المصري مما أثر بالسلب علي دور الجمعيات التعاونية الزراعية، كما أدى إلي ضعف المراكز المالية للعديد من الجمعيات التعاونية الزراعية علي مستوى القرى مما أدى إلي ضعف أدائها وممارستها لأنشطتها وعدم تمكينها من تأدية مهامها تجاه الأعضاء، بالإضافة إلي وجود بعض المشاكل التي تعاني منها الجمعيات التعاونية الزراعية والتي تنتشر في ربوع مصر بعدد 5803 جمعية بمختلف تخصصاتها عام 2017، حيث بلغ عدد الجمعيات متعددة الأغراض نحو 4300 جمعية عام 2018 وكان نصيب محافظة القليوبية منها حوالي 190 جمعية ممثلة نحو 4,4% من إجمالي الجمهورية (1) منتشرة في القرى والمراكز الأمر الذي يتطلب إعادة تنظيمها. حيث تلعب التعاونيات الزراعية دوراً هاماً وحيوياً بالنسبة لأعضائها من الزراع بحيث تمكنهم من الإنتاج والحصول علي مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجاتهم .

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تخلي معظم الكيانات التعاونية عن وظائفها التي أنشئت من أجلها وإتجاهها إلي أنشطة أخرى لم يكن مخطط لها منذ بداية التأسيس كالإتجار في السلع الكمالية والكهربائية، الأمر الذي أضر علي كفاءة الأداء لمعظم الوحدات التعاونية بل وإنصرف عدد كبير من المزارعين عن التعامل مع تلك الجمعيات التعاونية وشراء معظم إحتياجاتهم ومستلزمات إنتاجهم من السوق الحر، بل وإضطرتهم لتسويق محاصيلهم إلي التجار المحليين مما يؤدي إلي حرمانهم من الفروق التسويقية والتي تحرص الحكومة كل عام علي رفع أسعار المحاصيل وخاصة الإستراتيجية منها كالقمح والقطن وقصب السكر والبنجر لتشجيع المزارعين علي التوسع في زراعة المساحات المزروعة منها كل عام. إلا أن الواقع يُشير إلي أن المستفيد الأساسي من رفع الأسعار هم التجار وليس المزارعين مما أحدث النتائج العكسية التي أدت إلي الصورة المتردية التي أصبحت عليها تلك الجمعيات التعاونية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلي وضع رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق الناتج الزراعي في محافظة القليوبية، إستتبع ذلك مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتضمن التعرف علي هيكل البنين التعاوني الزراعي بالمحافظة، والتعرف علي أهم المشكلات التي تتعرض لها الجمعيات التعاونية الزراعية وتحد من فعاليتها، وتقييم كفاءة أداء هذه الجمعيات التعاونية الزراعية وذلك لإستكشاف وسائل تحسين أداء الجمعيات التعاونية الزراعية ووضع المقترحات التي يمكن إتباعها لتفعيل دورها حتى تمارس عملها في ظل السياسات الزراعية القائمة.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

إعتد البحث على الأسلوب الوصفي والكمي، حيث تم إستخدام بعض الأدوات الإحصائية البسيطة مثل النسب المئوية، والمتوسطات وغيرها والتي تتناسب مع طبيعة البيانات والهدف المراد تحقيقه من البحث وفقاً لمراحله المختلفة.

وإعتد البحث على نوعين من البيانات الإحصائية: أولها البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة للمتغيرات البحثية موضع الدراسة، وقد تم الحصول على هذه البيانات من نشرات وتقارير وسجلات العديد من الجهات، كقطاع الشؤون الإقتصادية بوزارة الزراعة، ومديرية الزراعة بالقليوبية، والإدارة العامة للتعاون الزراعي بالقليوبية، والوحدات المحلية بمراكز وقرى العينة المختارة وغيرها.

وثانيهما البيانات الأولية من خلال إستمارتي إستبيان، الإستمارة الأولى خاصة بالمزارعين، والثانية خاصة بمديري الجمعيات وأعضاء مجالس الإدارة، ونفذت بمحافظة القليوبية وقد تم تجميع البيانات من خلال المقابلة الشخصية للمبوحثين خلال شهرى (ديسمبر، يناير) 2020/2019.

نتائج الدراسات السابقة:-

- في ضوء ما توصلت إليه الدراسات رقم 2 و5 و6 و9 والأبحاث السابقة والتي تناولت موضوع البحث فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها الآتى:-
- 1- ضرورة تفعيل دور التعاونيات الزراعية من خلال تحقيق الرقابة الذاتية مع تطوير أنشطتها التسويقية من خلال البرامج التدريبية اللازمة للقيام بأنشطة الجمعيات.
 - 2- تطوير أداء الخدمات التسويقية للجمعيات التعاونية الزراعية مما يتطلب وجود تشريع تعاونى موحد للتعاونيات بمختلف أنواعها يلائم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، ضرورة إنشاء بنك تعاونى لتمويل أنشطة تلك الجمعيات التعاونية مع توفير التمويل اللازم لشراء محاصيل الأعضاء.
 - 3- توحيد جهة الإشراف على التعاونيات وإعادة توزيع المهندسين على الجمعيات وفقا للزماد الذي تخدمه التعاونية، والإستفادة من السعات التخزينية لدى التعاونيات ورفع كفاءتها.
 - 4- تشجيع التعاونيات على الدخول في مجالات إنتاجية جديدة كالصنعي الزراعى وإستصلاح الأراضى وتربية الدواجن، دمج الجمعيات الأقل من 500 فدان في جمعيات كبيرة بهدف زيادة حجم رأس المال المستثمر.
 - 5- توفير المعونة الفنية للتعاونيات، إنشاء التعاونيات لصناديق التأمين والإدخار والإستثمار، توجيه التعاونيات لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة ونشر الجمعيات المتخصصة للثروة الحيوانية.
 - 6- الإهتمام بتعاونيات الخريجين ومد أعضائها بالمعلومات الحديثة وتدريبهم على أعمال الزراعة حتى يكتسبوا الخبرة اللازمة في هذا المجال، تعيين أخصائيين إرشاديين بالتعاونيات، إتباع نظام محاسبى موحد في كافة الوحدات التعاونية ذات النشاط الواحد حتى يمكن متابعة أنشطتها.
 - 7- توفير قدر من المرونة لإدارة الجمعيات التعاونية مع تشجيع تشكيل مجالس إدارة التعاونيات بطريق الانتخاب، الإهتمام بنشر الثقافة والفكر والوعى التعاونى مع ربط مكافآت الإنتداب بالإنجازات الفعلية المتحققة.
 - 8- ضرورة إشراك الجمعيات التعاونية الزراعية كآلية أساسية في تنفيذ سياسة الزراعة التعاقدية بما تمتلكه من كوادر بشرية ومقار تنتشر في جميع القرى، خاصة فيما يتصل بمرحلتى التعاقد وإستلام المحصول، قيام البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى بدوره المصرفى.
 - 9- ضرورة تفعيل دور وإختصاصات الجمعيات التعاونية المشتركة على مستوى المراكز الإدارية، السعى نحو منع التعددية في الجمعيات المركزية في نطاق المحافظة وكذلك بالنسبة للجمعيات العامة متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية، وإعادة هيكلة الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية نظراً لضعف المراكز المالية وتشابهه وتداخل الإختصاصات والأنشطة لغالبية هذه الجمعيات.

□ الهيكل التعاونى بمحافظة القليوبية:

- تضم محافظة القليوبية سبعة مراكز إدارية هي: بنها - كفرشكر - طوخ - قليبوب - القناطر الخيرية - شبين القناطر - الخانكة. ويوضح الجدول (1) عدد الجمعيات الزراعية بمراكز محافظة القليوبية حتى 2019/6/30، والذي يشير إلى الآتى:
- تنقسم الجمعيات التعاونية بالمحافظة إلى قسمين وهما:
 - أ- جمعيات تعاونية متعددة الأغراض: ويبلغ عددها 198 جمعية مقسمة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:
 - جمعيات متعددة الأغراض محلية... وتضم 190 جمعية أكثرها بمركز طوخ حيث يضم 45 جمعية يليه مركز بنها والذي يضم 42 جمعية يليه مركز شبين القناطر وبه 32 جمعية يمثلون معاً

الهيكل التعاوني لمحافظة القليوبية:

جدول 1. عدد الجمعيات التعاونية بمحافظة القليوبية المسجلة حتى 2019/6/30 بعد الحذف والدمج.

إجمالي عدد الجمعيات	الإجمالي للنوعيات	جمعيات متعددة الأغراض														المركز الإداري								
		جمعيات نوعيات																						
		تمويل زراعي	حريز	تقليدية غير	محاصيل حقلية	خضروات وفاكهة	فراولة	بطاطس	نحل	ثروة حيوانية وداجنة	ثروة حيوانية	القطا	الخنزير	الدواجن	الطيور المائية									
م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق	م	ق							
52	8	-	-	-	-	1	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-	4	-	1	4	1	1	4	بنها
22	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	2	-	1	2	كفر شكر
48	2	-	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	-	1	4	طوخ
22	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2	-	1	2	قليوب
22	3	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	-	1	-	-	1	-	1	1	القطا
34	1	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3	-	1	3	الخنزير
13	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	-	1	1	الخنزير
213	15	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	1	-	2	2	1	1	7	9	إجمالي المحافطة

حيث أن: (1) (قرية)، (2) (مركز)

المصدر: قطاع الزراعة بالقليوبية - الإدارة العامة للتعاون الزراعي - إدارة التوجيه - بيانات غير منشورة.

نحو 62,63% من إجمالي عدد الجمعيات متعددة الأغراض المحلية بالمحافظة، ثم تأتي بقية المراكز كلاً حسب ترتيبه كما بالجدول.

○ جمعيات متعددة الأغراض مشتركة... وتضم عدد 7 جمعية موزعة بمعدل جمعية واحدة بكل مركز.

○ جمعيات متعددة الأغراض مركزية... وتضم عدد 1 جمعية في مركز بنها.

ب- جمعيات تعاونية نوعية:

ويبلغ عددها بمحافظة القليوبية 15 جمعية منها 8 جمعيات بمركز بنها و3 بمركز القناطر الخيرية و2 بمركز طوخ وجمعية واحدة في

كلًا من مركزي كفر شكر وشبين القناطر.. وتتمثل في جمعيات للثروة الحيوانية، والنحل، والبطاطس، والفراولة، والخضروات والفاكهة، والمحاصيل الحقلية، والحريز، والتمويل التعاوني.

□ الزمام المنزرع بمحافظة القليوبية موسم 2019/2018 وعدد الحائزين وعدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض وعدد أعضاء مجلس

إدارة جمعيات الإنتمان الزراعي التعاونية:

يوضح الجدول (2) أن إجمالي مساحة الزمام المنزرع بمحافظة القليوبية بلغ حوالي 159332 فدان موسم 2019/2018، في حين بلغ

إجمالي عدد الحائزين بالمحافظة حوالي 257068 حائز خلال 2018.

بينما بلغ إجمالي عدد الجمعيات المحلية متعددة الأغراض بالمحافظة 190 جمعية، ويبلغ عدد أعضاء مجلس إدارة جمعيات الإنتمان

الزراعي بالمحافظة نحو 1446 عضو.. ويتضح من الجدول أن مركزي بنها وطوخ هما المركزين الأعلى من بين المراكز السبع في كلاً من الزمام

المزروع وعدد الحائزين وعدد الجمعيات المحلية متعددة الأغراض وعدد أعضاء مجلس إدارة الجمعيات، كما تبين تفوق مركز طوخ عن مركز بنها

في كلاً من مساحة الزمام المزروع وعدد الحائزين وعدد الجمعيات المحلية متعددة الأغراض.

جدول 2. الزمام المزروع موسم 2019/2018 وعدد الحائزين وعدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض المحلية وعدد أعضاء مجلس إدارة جمعيات الإئتمان الزراعي التعاونية بمحافظة القليوبية.

عدد أعضاء مجلس إدارة جمعيات الإئتمان الزراعي التعاونية	عدد الجمعيات متعددة الأغراض المحلية	الزمام المنزرع		عدد الحائزين	%	%	ط	ف	المركز الإداري
		%	%						
23.65	42	22.11	20.91	53764	19.24	30661	19		بنها
10.51	20	10.53	10.68	27450	7.26	11562	8		كفر شكر
22.75	45	23.68	29.46	75731	26.03	41480	23		طوخ
10.93	21	11.05	10.71	27536	13.08	20844	17		قليوب
9.75	18	9.47	7.07	18170	10.7	17051	8		القناطر الخيرية
16.05	32	16.84	15.62	40153	16.18	25773	22		شبين القناطر
6.36	12	6.32	5.55	14264	7.51	11957	8		الخانكة
100	190	100	100	257068	100	159332	9		إجمالي المحافظة

المصدر: 1- مديرية الزراعة بالقليوبية- إدارة الدورة الزراعية- بيانات غير منشورة - موسم 2019/2018.

2- مديرية الزراعة بالقليوبية- إدارة الحيازات - بيانات غير منشورة - 2018.

3- قطاع الزراعة بالقليوبية- الإدارة العامة للتعاون الزراعي- إدارة التوجيه- بيانات غير منشورة.

□ مراحل إختيار عينة الدراسة الميدانية:

أولاً: مراكز العينة:

تم إختيار مركزين من بين مراكز محافظة القليوبية السبع وفقاً للأهمية النسبية لعدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض المحلية بكل مركز والتي تخدم أكبر مساحة مزروعة بالمحافظة وتتعامل مع أكبر عدد من الحائزين، فكما أوضح الجدول (2) تم إختيار مركز طوخ وبه عدد (45) جمعية والذي إحتل المركز الأول، ومركز بنها والذي إحتل المركز الثاني بعدد (42) جمعية، حيث يمثلان حوالي 23,68%، 22,11% من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض المحلية بالمحافظة والبالغ عددها 190.

ثانياً: قري العينة:

تم إختيار قريتين من مركزي الدراسة (طوخ، بنها) وفقاً للأهمية النسبية لمساحة الزمام المنزرع الفعلي بكل قرية حيث تخدم الجمعية التعاونية الزراعية الموجودة في كل منهما أكبر مساحة مزروعة بالقرية وتتعامل مع عدد ليس بالقليل من المزارعين، وعليه فقد وقع الإختيار علي قرية ميت كنانة لتمثيل مركز طوخ بعينة الدراسة والتي إحتلت المركز الأول حيث بلغت مساحتها حوالي 4666 فدان ممثلة نحو 11,25% من إجمالي مساحة الزمام المنزرع بالمركز والبالغ حوالي 41481 فدان.

في حين وقع الإختيار علي قرية شبلنجة لتمثيل مركز بنها في العينة والتي إحتلت المركز الأول من حيث مساحة الزمام المنزرع فيها حيث بلغت مساحتها حوالي 2356 فدان ممثلة نحو 7,68% من إجمالي مساحة الزمام المنزرع بالمركز والبالغ حوالي 30662 فدان.

ثالثاً: المزارعون:

تم إختيار عدد 40 مزارع عشوائياً بواقع 20 مزارع من قريتي المركزين المختارين (قرية ميت كنانة، قرية شبلنجة) وفقاً للمساحة المزروعة من سجلات 2 خدمات بكل جمعية.

رابعاً: الفئات الحيازية:

يوضح الجدول (3) تصنيف المزارعين الذين تم إختيارهم عشوائياً وفقاً لحيازتهم المزرعية حيث إتضح الآتي:-

1- الفئة الحيازية(أقل من فدان)=17 مزارع منهم 8 زراع من قرية(ميت كنانة)،9 زراع من قرية (شبلنجة).

2- الفئة الحيازية(1-3فدان)=15 مزارع منهم 7 زراع من قرية(ميت كنانة)،8 زراع من قرية (شبلنجة).

3- الفئة الحيازية (3 فدان فأكثر) = 8 زراع منهم 5 زراع من قرية (ميت كنانة)، 3 زراع من قرية (شبلنجة).

4- خامساً: إجمالي مساحة العينة:

1- القرية الأولى بمركز طوخ (قرية ميت كنانة) 50 فدان موزعين على الحيازات المختلفة سابقة الذكر.

2- القرية الثانية بمركز بنها (قرية شبلنجة) 45 فدان موزعين على الحيازات المختلفة سابقة الذكر.

سادساً: مديري الجمعيات وأعضاء مجلس الإدارة:

تم إختيار عدد [20] من مديري الجمعيات الزراعية التابعة لمركزي طوخ وبنها بواقع عدد [10] مديرين من كل مركز، حيث تم إختيارهم وفقاً للأهمية النسبية لمساحة كل جمعية من جمعيات كل مركز بعد ترتيبها تنازلياً وفقاً للمساحة المزروعة موسم 2019/2018. فيما يختص بمركز طوخ فقد تم إختيار القرى التالية: (ميت كنانة، مشتهر، أجهور الكبرى، قرقشندة، طنط الجزيرة، نامول، سنهرة، بندر طوخ، الحصة، أمياي) يمثلون نحو [25، 11، 7، 04، %، 4، 80، %، 4، 18، %، 3، 71، %، 3، 22، %، 3، 16، %، 3، 06، %، 2، 68، %، 2، 61، %] من إجمالي الزمام المنزرع بمركز طوخ والبالغ نحو 41481 فدان.

وفيما يتعلق بقرى مركز بنها فجاعت وفقاً للمساحة المزروعة بعد ترتيبها تنازلياً على هذا النحو (شبلنجة، مرصفا، دجوى، م بنها، طحلة، الشموت، جزيرة بلي، سندنهور، الرملة، دملو) يمثلون نحو [7، 68، %، 6، 88، %، 6، 76، %، 5، %، 3، 91، %، 3، 72، %، 3، 67، %، 3، 42، %، 3، 39، %، 3، 37، %] من إجمالي الزمام المنزرع بمركز بنها والبالغ نحو 30662 فدان خلال نفس الموسم 2019/2018.

كما تم إختيار عدد (5) أعضاء من أعضاء مجلس إدارة كل جمعية من الجمعيتين التي وقع عليهما الإختيار (ميت كنانة، شبلنجة) بإجمالي (10) أعضاء وعليه فقد تم تصميم عدد (2) إستمارة إستبيان خصصت للإستمارة الأولى لجمع البيانات الخاصة بالمزارعين، في حين خصصت إستمارة الإستبيان الثانية لجمع البيانات من مديري الجمعيات وأعضاء مجلس الإدارة وقد تم تجميع البيانات من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثين خلال شهرى (ديسمبر، يناير) 2020/2019.

جدول 3. توزيع مفردات عينة الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.

الإجمالي	المركز الأول		الوحدة	البيان
	المركز الثانى	طوخ		
40	20	20	عدد	عدد المزارعين
17	9	8	عدد	(أقل من فدان)
15	8	7	عدد	الفئة الحيازية بعينة (1-3 فدان)
8	3	5	عدد	الدراسة (3 فدان فأكثر)
40	20	20	عدد	الإجمالي
17	9	8	فدان	(أقل من فدان)
38	21	17	فدان	مساحة كل فئة من (1-3 فدان)
40	15	25	فدان	الفئات الحيازية (3 فدان فأكثر)
95	45	50	فدان	الإجمالي
20	10	10	عدد	مديري الجمعيات
10	5	5	عدد	أعضاء مجلس الإدارة

المصدر: جمعت وحسبت من إستمارة الإستبيان بعينة الدراسة.

التركيب المحصولي لزراع العينة وإحتياجاتهم السمادية:-

يشير جدول (4) إلى التركيب المحصولي للزراع المبحوثين بعينة الدراسة الميدانية وكمية الأسمدة الأروية المقنن منها والمنصرف موسم 2020/2019 بمحافظة القليوبية.

أولاً: الأسمدة الأروية للعروة الشتوية بعينة الدراسة:

يُشير الجدول (4) إلى أن كمية الأسمدة الأروية المقنن والمنصرف والعجز غير المنصرف منها محسوباً للفدان من كل محصول على النحو التالى:

أ- **القمح:** وقد إتضح بأن المقتن له من السماد الأزوتي قد بلغ 3 شيكارة يوريا للفدان، بينما المنصرف للمزارع هو 2 شيكارة بعجز بلغ شيكارة لكل فدان بإجمالي بلغ نحو 40 شيكارة بالمركز الأول، بينما تم صرف المقتن المطلوب لمحصول القمح بالكامل للقرية الممثلة للمركز الثاني أي أن إجمالي نسبة العجز لمحصول القمح بعينة الدراسة يقدر بنحو 19,05%.

ب- **محصول الفراولة:** وقد إتضح بأن المقتن للفدان بلغ نحو 12 شيكارة يوريا صرف منها 11 شيكارة بعجز شيكارة واحدة وإجمالي 10 شيكارة بالمركز الأول، بينما بلغ العجز بالمركز الثاني 2 شيكارة لكل فدان بإجمالي بلغ نحو 30 شيكارة عجز بالمركز الثاني، أي أن إجمالي العجز بلغ نحو 40 شيكارة بنسبة عجز بلغت نحو 10% لما يحتاجه محصول الفراولة بعينة الدراسة والذي يبلغ 300 شيكارة.

ثانياً: الأسمدة الأزوتية للمحاصيل الصيفية بعينة الدراسة:

أ- **محصول الذرة الشامية:** وقد إتضح أن المقتن له من الأسمدة الأزوتية 4 شيكارة يصرف منها 3 شيكارة للفدان وهذا يعني أن العجز يقدر بشيكارة للفدان بإجمالي يقدر بنحو 25 شيكارة بعينة الدراسة بالمركز الأول وبنسبة تمثل نحو 25% من إجمالي الكمية المطلوبة للمساحة المزروعة، بينما بلغ العجز بالمركز الثاني حوالي 80 شيكارة بواقع 2 شيكارة الفدان وهذه الكمية تمثل نحو 50% من إحتياجات المساحة المزروعة بالذرة بالمركز الثاني، وقد بلغ إجمالي العجز من الأسمدة الأزوتية اللازمة لإجمالي المساحة المزروعة بالذرة الشامية على مستوى عينة الدراسة حوالي 105 شيكارة بنسبة عجز إجمالي يقدر بنحو 40,4%.

ب- **قصب السكر:** وقد إتضح بأن مقتن السماد الأزوتي لفدان القصب يبلغ نحو 12 شيكارة يوريا يصرف منها حوالي 11 شيكارة أي أن هناك عجز يقدر بشيكارة واحدة للفدان بالمركز الأول بإجمالي حوالي 25 شيكارة وبنسبة عجز تبلغ نحو 25%، كما بلغت نسبة العجز بالمركز الثاني لمحصول القصب حوالي 25% أيضاً.

جدول 4. التركيب المحصولي للزراع المبحوثين بعينة الدراسة الميدانية وكمية الأسمدة الأزوتية المقتن منها والمنصرف والعجز موسم 2020/2019 بمركزي الدراسة.

البيان	الوحدة	المركز الأول (طوخ)		المركز الثاني (بنها)	
		ف	%	ف	%
القمح	فدان	40	80	30	66.7
	فدان	10	20	15	33.3
	فدان	50	100	45	100
الذرة الشامية	فدان	25	50	40	88.9
	فدان	25	50	5	11.1
	فدان	50	100	45	100
القمح	المقتن /ف	3	100	3	100
	الموزع/ف	2	66.7	3	100
	العجز/ف	1	33.3	-	-
الذرة الأزوتية	المقتن /ف	12	100	12	100
	الموزع/ف	11	91.7	10	83.3
	العجز/ف	1	8.3	2	16.7
الذرة الشامية	المقتن /ف	4	100	4	100
	الموزع/ف	3	75	2	50
	العجز/ف	1	25	2	50
الذرة الأزوتية	المقتن /ف	4	100	4	100
	الموزع/ف	3	75	3	75
	العجز/ف	1	25	1	25

المصدر: جمعت وحسبت من عينة الدراسة الميدانية موسم 2020/2019.

- أهم الجهات التي يتعامل معها زراع العينة للحصول على مستلزمات الإنتاج ومقترحاتهم لتطوير أداء الجمعيات الزراعية: يشير الجدول (5) إلي التكرار النسبي لأهم الجهات المتعامل معها من قبل الزراع المبحوثين ومقترحاتهم لتطوير أداء الجمعيات الزراعية لتحقيق أهدافها المنشودة وتوفير مستلزمات الإنتاج كما جاءت بعينة الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.
- 1- الجهات التي يتعامل معها الزراع في الحصول على مستلزمات الإنتاج كما جاءت بعينة الدراسة:
إتضح أن المزارعين يتعاملون مع ثلاثة جهات تمثلت الأولى في القطاع التعاوني (الجمعية الزراعية) المحلية أو المتخصصة بنسبة بلغت نحو 25%، 35% بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، كما تتعامل نفس النسبة مع القطاع الحكومي (كبنك التنمية والائتمان) أو البنوك التجارية الأخرى الخاضعة للإشراف الحكومي، بينما يلجأ نحو 50%، 30% بـكلاً من المركزين الأول والثاني للتعامل مع محلات القطاع الخاص في الحصول على مستلزمات الإنتاج التي يستخدمها الزراع.
- 2- مدى رضى الزراع المبحوثين عن أداء الجمعية:
إتضح أن حوالي 25%، 10% فقط من إجمالي عدد المبحوثين راضى عن أداء الجمعية الزراعية المنتسبون لعضويتها بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، في حين بلغت نسبة عدد الغير راضين عن أداء الجمعيات الزراعية حوالي 75%، 90% من عدد المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، وذلك نتيجة لتخلي الجمعيات عن دورها المنوط بها خلال الفترة السابقة.
- 3- أهم مقترحات المبحوثين لتطوير أداء الجمعية:
تُشير نتائج الدراسة الميدانية لمجموعة من المقترحات التي أشار بها المبحوثين بهدف تطوير أداء الجمعية لتحقيق أهدافها وهي:
- أ- توفير مستلزمات الإنتاج طول العام ... وقد بلغت نسبة آراء المقرين بهذا المقترح حوالي 28,6%، 25% بـكلاً من المركزين الأول والثاني من إجمالي آراء المبحوثين بكل مركز.
- ب- توفير القروض ... وقد بلغت نسبة آراء المقرين بهذا المقترح حوالي 14,3%، 18,7% من إجمالي آراء المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب.
- ت- تسويق المحاصيل الزراعية ... بنسبة بلغت حوالي 28,6%، 25% من إجمالي آراء المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، وتأتي هذه النسب ونسبة مقترحي توفير مستلزمات الإنتاج سابقة الذكر على رأس المقترحات.
- ث- توفير الميكنة ... وقد أشار بهذا المقترح حوالي 14,3%، 18,7% من إجمالي المقترحات بعينة الدراسة الميدانية بـكلاً من المركزين طوخ، بنها على الترتيب.
- ج- تدريب الزراع على أساليب الزراعة الحديثة ... وقد بلغت نسبة الآراء حوالي 14,3%، 12,6% من إجمالي الآراء والمقترحات بعينة الدراسة بالمركزين الأول والثاني على الترتيب.
- 4- المشاركة في عضوية مجلس الإدارة:
حيث أشار نحو 10%، 5% من المبحوثين بالمشاركة في عضوية مجلس الإدارة بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بينما أشارت الأغلبية أنهم لم يشاركوا في عضوية مجلس الإدارة من قبل بنسبة بلغت حوالي 90%، 95% بالمركزين على نفس الترتيب، وهم يشكلون الأغلبية مما يعنى عدم الرغبة في تحمل المسؤولية، مما يتطلب عقد دورات للتوعية وللتدريب عن كيفية المشاركة في إدارة الجمعية وتصحيح مسارها.
- 5- الجانب الإرشادي الذي تقدمه الجمعية للمزارعين:
وبسؤال المبحوثين أجاب نحو 25%، 20% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، أن الجمعية تقدم لهم الجانب الإرشادي في مجال المحاصيل الإستراتيجية فقط، بينما أجاب نحو 75%، 80% من إجمالي عينة الدراسة المختارة من المركزين الأول والثاني على الترتيب، بأن الجمعية لا تقدم الجانب الإرشادي بالقدر المناسب مما يشير إلى أهمية الإهتمام بالجانب الإرشادي حتى يمكن النهوض بالإنتاج الزراعي وتقديم الخدمات الإرشادية المطلوبة.
- 6- الجمعية وتوزيع مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافي:
وبسؤال المبحوثين أجاب نحو 20%، 15% بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، بأن الجمعية تقدم لهم مستلزمات الإنتاج ولكن بالقدر الغير كافي، في حين أجاب نحو 80%، 85% في كلاً من المركزين على نفس الترتيب، بأن الجمعية لا تقدم مستلزمات الإنتاج لكافة المحاصيل المزروعة ولكن لمحاصيل دون غيرها وأقل من القدر المناسب مما يدفع غالبية المزارعين لشراؤها من الخارج.
- 7- أسعار مستلزمات الإنتاج الموزعة من خلال الجمعية:
أشار نحو 95%، 85% بـكلاً من المركز الأول والثاني على الترتيب، بأن أسعار مستلزمات الإنتاج المقدمة من خلال الجمعية أقل بكثير من نظيرها المباعة من خلال القطاع الخاص.
- 8- بدائل الجمعيات التي يمكن شراء مستلزمات الإنتاج منها:

حيث أشار نحو 75% بمركزي الدراسة بأنهم يشترون مستلزمات الإنتاج من القطاع الخاص، بينما أشار نحو 10%، 20% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركزين بأنهم يحصلون على معظم مستلزمات الإنتاج من خلال المنزل كالتقاوى والأسمدة البلدية، بينما أشار نحو 15%، 5% بأنهم يعتمدون على الجمعيات ويكتفوا بما يصرف لهم مما جعل متوسطات إنتاجهم أقل بكثير مما تشير إليه النتائج المتحصل عليها من الحقول الإرشادية من جهة وما توصى به الأبحاث العلمية من جهة أخرى.

جدول 5 . التكرار النسبي لأهم الجهات التي يتعامل معها الزراع ومقترحاتهم لتطوير أداء الجمعية لتحقيق أهدافها وتوفير مستلزمات الإنتاج بعينة الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.

البيان	المركز الأول		المركز الثاني		البيان	المركز الأول		المركز الثاني	
	طوخ	%	طوخ	%		طوخ	%	طوخ	%
هل ترى أن الجمعية من الأنظمة الهامة التي يمكنها خدمتك	15	75	5	25	هل تقدم لكم الجمعية المناسب لكافة الأنشطة الزراعية	15	75	5	25
ما هي الجهات التي يتعامل معها المزارع لتعويض أوجه القصور	5	25	4	20	هل تقدم لكم الجمعية مستلزمات الإنتاج بالقدر اللازم لكافة المحاصيل المزروعة	5	25	4	20
مدى الرضا عن أداء الجمعية حالياً	15	75	1	5	هل ترى بأن أسعار مستلزمات الإنتاج بالجمعية أفضل من القطاع الخاص	15	75	1	5
مقترحاتك لتطوير أداء الجمعية لتحقيق أهدافها	10	14.3	2	10	ما هي البدائل التي تشتري منها مستلزمات الإنتاج لتوفير متطلبات مزرعتك	10	14.3	2	10
هل تشارك في مجلس الإدارة كعضو	18	90	2	10	هل جريت تصنيع السماد العضوي كبدل للأسمدة الكيماوية وتصنيع الأعلاف من مخلفات المزرعة	18	90	2	10
	20	100	20	100	هل تحضر إجتماعات مجلس إدارة الجمعية والجمعية العمومية	20	100	20	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمع من مركزي الدراسة بمحافظة القليوبية خلال موسم 2020/2019.

9- تصنيع السماد البلدي:

حيث أشار نحو 25%، 20% من إجمالي عدد المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب، بأنهم يهتمون بتصنيع السماد العضوي بالمزرعة، بينما أشار نحو 75%، 80% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بعدم الأقدام على تصنيع السماد البلدي والإعتماد على السماد الكيماوي.

10- حضور إجتماعات الجمعية العمومية:

حيث أجاب نحو 75%، 60% بكلاً من المركزين الأول والثاني على التوالي، بعدم حضورهم إجتماع الجمعية العمومية لشعورهم بأن الجمعيات الزراعية قد سلكت طريق آخر غير الطريق والهدف الذي أنشئت من أجله.

□ نتائج إستطلاع آراء الزراع حول النشاط التسويقي والإرشادي للجمعيات الزراعية:

يُشير الجدول (6) إلي إستطلاع آراء الزراع حول قيام الجمعية التعاونية بتسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض للزراع وتدريبهم من خلال الحقول الإرشادية كما جاءت بعينة الدراسة الميدانية بمركزي طوخ وبنها بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.

جدول 6. إستطلاع آراء الزراع حول قيام الجمعية بتسويق المحاصيل الزراعية وتقديم القروض للزراع وتدريبهم من خلال الحقول الإرشادية كما جاءت بعينة الدراسة الميدانية بمركزي محافظة القليوبية موسم 2020/2019.

العينة		المركز الثاني		المركز الأول		البيان	
عدد	%	عدد	%	عدد	%		
-	-	-	-	-	-	نعم	التسويق
100	40	100	20	100	20	لا	الزراعي
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	للمحاصيل
17.5	7	25	5	10	2	نعم	المزروعة
82.5	33	75	15	90	18	لا	هل حصلت أنت أو أحد
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	عائلتك على قرض من
25	10	25	5	25	5	1- ارتفاع سعر الفائدة	الجمعية الزراعية أو بنك
25	10	25	5	25	5	2- البيروقراطية المعقدة	التنمية الزراعي
30	12	35	7	25	5	3- صغر حجم القرض	ما هي المشاكل التي
20	8	15	3	25	5	4- القروض تصرف لمحصول	واجهتك عند الإقتراض من
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	الجمعية أو البنك الزراعي
22.5	9	25	5	20	4	1- خفض سعر الفائدة	القروض
20	8	20	4	20	4	2- تيسير الإجراءات	الزراعية
17.5	7	15	3	20	4	3- فتح السلف للمحاصيل الأخرى	كيفية التغلب على مشاكل
22.5	9	25	5	20	4	4- تسويق المحاصيل وخصم قيمة القروض	الإقتراض التي تواجه
17.5	7	15	3	20	4	5- تيسير الضمانات	المزارعين من الجمعية
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	أو البنك الزراعي
12.5	5	15	3	10	2	نعم	هل شاهدت حقول إرشادية
87.5	35	85	17	90	18	لا	للمحاصيل المزروعة وتم
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	التدريب على خدمتها
45	18	40	8	50	10	التوسع في الحقول الإرشادية	ما هو المطلوب لتحقيق
32.5	13	40	8	25	5	عقد دورات تدريبية وإرشادية بصورة منتظمة	الجانب التدريبي
22.5	9	20	4	25	5	تدريب المرشدين لتمكينهم من تدريب الزراع	والإرشادي بصورة لائقة
100	40	100	20	100	20	الإجمالي	للنهوض بالإنتاج الزراعي من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمع من مركزي محافظة القليوبية خلال موسم 2020/ 2019.

أولاً: تسويق المحاصيل الزراعية المنتجة:

أشار كافة الباحثين وبنسبة 100% بأن الجمعية أصبحت لا تهتم بتسويق المنتجات الزراعية المنتجة مما يجعل الزراع فريسة لتجار القطاع الخاص وإحتكارهم شراء محاصيل المزارعين.

ثانياً: الإقتراض من الجمعية أو بنك التنمية:

أشار نحو 10%، 25% بكلاً من المركز الأول والثاني علي الترتيب بأنهم قد حصلوا على قروض قصيرة الأجل لشراء عجلو وتسمينها. بينما أشار حوالي 90%، 75% من إجمالي الباحثين من المركز الأول والثاني علي الترتيب بأنهم لم يحصلوا على أى قروض من الجمعية الزراعية أو بنك القرى لإرتفاع سعر الفائدة (18%، 22%) وفقاً لمدة القرض والبيروقراطية في التعامل.

ثالثاً: مشاهدة الحقول الإرشادية:

حيث أشار نحو 10% فقط من إجمالي عدد المبحوثين بالمركز الأول ونحو 15% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركز الثاني وبمتوسط عام قدر بنحو 12,5% بأنهم قد شاهدوا حقول إرشادية، في حين أشار نحو 90%، 85% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بحوالي 87,5% بأنهم لم يروا أى حقول إرشادية لأى محصول.

رابعاً: المطلوب لتحقيق الجانب التدريبي والإرشادي:

بسؤال المبحوثين من زراع العينة عن ما هو المطلوب من وجهة نظرهم لتحقيق الجانب التدريبي والإرشادي للنهوض بالإنتاج الزراعي أشار المبحوثين بالآتي:-

- 1- التوسع في عدد الحقول الإرشادية: بهدف تعليم الزراع بالعمليات الزراعية التي من شأنها زيادة الإنتاج، حيث أشار بهذا المقترح حوالي 50%، 40% من إجمالي عدد المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بحوالي 45%.
- 2- عقد دورات تدريبية وإرشادية للزراع: بهدف تعليمهم كيفية أداء العمليات الزراعية والخدمية المناسبة لكل محصول من المحاصيل المزروعة بالمنطقة، حيث أشار بهذا الاقتراح حوالي 25% من إجمالي المبحوثين بالمركز الأول ونحو 40% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركز الثاني وبمتوسط عام قدر بحوالي 32,5% لمركزى العينة.
- 3- الإهتمام بتدريب المرشدين وإعدادهم إعداد جيد: وذلك حتى يمكنهم مد الزراع بالخبرة الإرشادية المكتسبة من التدريب بأسلوب علمي، حيث أشار بهذا الاقتراح حوالي 25%، 20% من إجمالي عدد المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بحوالي 22,5%.

أهم المشاكل التي تواجه الزراع ومقترحات حلها:**□ التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه المبحوثين في التعامل مع الجمعيات الزراعية ومقترحات حلها:**

يُشير الجدول (7) إلي التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه زراع العينة عند التعامل مع الجمعيات الزراعية بمحافظة القليوبية ومقترحات حلها موسم 2020/2019.

أولاً: أهم المشاكل التي تواجه المبحوثين في التعامل مع الجمعيات الزراعية:

- 1- عدم توفر الأسمدة والمبيدات وقت الحاجة إليها، حيث أشار نحو 16,65%، 20% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركز الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بنحو 18,55% .
- 2- قلة عدد العاملين بالجمعية مما يعوق سرعة الإنجاز وتأدية الخدمات إلى الزراع عند التعامل مع الجمعية الزراعية، حيث أشار نحو 13,32% من إجمالي المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على التوالي وبمتوسط عام قدر بحوالي 14,31% من الأراء بذلك.
- 3- انخفاض المستوى العلمي للمرشدين بالجمعية الزراعية ويرجع هذا إلى عدم الإهتمام بعقد دورات إرشادية وتدريبية مناسبة للمرشدين، حيث أقر بوجود هذه المشكلة نحو 16,65%، 12% بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام بلغ نحو 14,31%.
- 4- عدم الإهتمام بتسويق المحاصيل المنتجة، حيث تبين أنها من أهم المشاكل التي تواجه المبحوثين بنسبة بلغت نحو 19,98%، 15% من إجمالي أراء المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بحوالي 17,49%.
- 5- إهتمام الجمعيات الزراعية بالأنشطة التجارية غير الزراعية، حيث إتجهت لبيع الأدوات المنزلية والكهربائية على حساب مستلزمات الإنتاج الزراعي، حيث أشار حوالي 11,1%، 18% من إجمالي أراء المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بنحو 14,84%.
- 6- الرسوم التي تُفرض على التصنيف الزراعي الحيازي، حيث أشار بهذه المشكلة نحو 11,1%، 10% من أراء المبحوثين بـكلاً من المركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بنحو 10,60%.
- 7- مجاملات البعض التي تحدث عند تصنيف وحصر المحاصيل المزروعة، حيث يتم صرف المقررات السماوية لمحاصيل ليست مزروعة في الطبيعة، حيث أشار بذلك نحو 11,1%، 10% من إجمالي أراء المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام بلغ نحو 10,60%.

جدول 7. التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه زراع العينة عند التعامل مع الجمعيات الزراعية بقرى مركزي الدراسة بمحافظة القليوبية ومقترحات حلها موسم 2020/2019.

العينة		المركز الثاني		المركز الأول		البيان
%	عدد	%	عدد	%	عدد	
18.55	35	20	20	16.65	15	1- عدم توفير الأسمدة والمبيدات وقت الحاجة إليها.
14.31	27	15	15	13.32	12	2- قلة عدد العاملين بالجمعية مما يعوق سرعة الإنجاز.
14.31	27	12	12	16.65	15	3- إنخفاض المستوى العلمي للمرشدين بالجمعية.
17.49	33	15	15	19.98	18	4- عدم الإهتمام بتسويق المحاصيل المنتجة.
14.84	28	18	18	11.1	10	5- إهتمام الجمعيات بالأنشطة التجارية غير الزراعية.
10.60	20	10	10	11.1	10	6- الرسوم التي تُفرض على التصنيف الزراعي والحيازات.
10.60	20	10	10	11.1	10	7- مجاملات البعض التي تحدث عند تصنيف وحصر المحاصيل التي يُصرف لها مقررات سمادية وظلم الآخرين.
100	190	100	100	100	90	الإجمالي
17.5	35	20	20	15	15	1- توفير الأسمدة والمبيدات والتقاوى المحسنة بالجمعية.
7.5	15	5	5	10	10	2- تدريب الجهاز الإداري على المعاملة مع الزراع.
20	40	20	20	20	20	3- تدريب المرشدين الزراعيين بصفة مستديمة.
15	30	15	15	15	15	4- العودة للتجميع الزراعي لسهولة أداء عمليات المقاومة والخدمة الآلية والحصر الزراعي.
10	20	10	10	10	10	5- توفير محطات آلية بالقدر المناسب.
20	40	20	20	20	20	6- أهمية العودة لتسويق المحاصيل الزراعية.
10	20	10	10	10	10	7- التفرغ للعمل الزراعي وخدمة المزارعين والتوقف على ممارسة تجارة السلع غير الزراعية.
100	200	100	100	100	100	الإجمالي

أهم المشاكل التي تواجه الزراع

أهم المقترحات لحل المشاكل

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان الممجة خلال موسم 2020/2019.

ثانياً: أهم مقترحات المبحوثين لحل المشاكل التي تواجههم عند التعامل مع الجمعية:

- 1- توفير الأسمدة والمبيدات والتقاوى المحسنة بالجمعية: حيث أُشير بهذا الإقتراح وجاءت نسبة آراء المبحوثين بنحو 15%، 20% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بنحو 17,5%.
- 2- تدريب الجهاز الإداري على حسن معاملة الزراع: حيث أُشار بهذا المقترح نحو 10%، 5% من إجمالي عدد المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب وبمتوسط عام قدر بنحو 7,5%.
- 3- تدريب المرشدين الزراعيين بصفة مستمرة حتى يمكنهم مد الزراع بكل حديث في خدمة المحاصيل ورفع مستوى الجودة والإنتاج، بنسبة بلغت حوالي 20% بالمركزين على السواء وكذلك المتوسط العام.
- 4- العودة للتجميع الزراعي لتسهيل أداء العمليات الزراعية والخدمة الآلية ومقاومة الآفات وعمليات الحصر الزراعي، حيث جاءت نسبة هذا الإقتراح حوالي 15% بالمركزين وكذلك المتوسط العام.
- 5- توفير المحطات الآلية والميكنة بالقدر المناسب بهدف سرعة أداء عمليات الخدمة بالإضافة إلى جودة الأداء، حيث جاءت نسبة آراء المقربين بهذا الإقتراح حوالي 10% بكلاً من المركزين على السواء، كما جاءت نسبة المتوسط العام بنفس النسبة 10%.

- 6- أهمية العودة لتسويق المحاصيل الزراعية لحماية الزراع من إستغلال تجار القطاع الخاص وإنخفاض دخل المزارعين بنسبة بلغت حوالي 20% بالمركزين على السواء وكذلك المتوسط العام.
- 7- تفرغ الجمعيات الزراعية للعمل الزراعي والتوقف عن ممارسة تجارة السلع غير الزراعية حيث جاءت نسبة آراء المقربين بهذا المقترح نحو 10% من إجمالي آراء المبحوثين على مستوى العينة.

عينة مديري الجمعيات الزراعية:

□ نتائج إستطلاع آراء مديري الجمعيات الزراعية وتقييم أدائهم الإداري كما جاء بعينة الدراسة:

1- التقييم الإداري للجمعية من وجهة نظر مديريها:

- يوضح الجدول (8) توصيف عينة الدراسة الميدانية من مديري إدارة الجمعيات الزراعية وتقييم أدائهم الإداري من خلال الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019 حيث إتضح الآتي:
- بلغ إجمالي عدد عينة الدراسة الميدانية 20 مدير جمعية مناصفة بين مركزي الدراسة من أكبر الجمعيات وفقاً للمساحة المزروعة وعدد أعضائها.
 - إتضح أن المؤهل الدراسي لمديري الجمعيات إنحصر بين مؤهل متوسط (دبلوم) بنحو 45% كمتوسط عام وبحد أقصى بلغ حوالي 50% بمركز طوخ، وحد أدنى بلغ نحو 40% بمركز بنها، بينما بلغت نسبة حاملي المؤهلات العليا (البكالوريوس) حوالي 55% بحد أقصى بلغ نحو 60% بمركز بنها وحد أدنى بلغ نحو 50% بمركز طوخ وتعد هذه الفئة هي الأمل في تطوير أنشطة الجمعيات.
 - كما تبين أن المتوسط العام لعدد سنوات الخبرة في العمل الزراعي وإدارة الجمعية بلغ نحو 24 سنة، وهذا العدد من سنوات الخبرة يعد بريق أمل في الرغبة والمعرفة المناسبة لتطوير عمل الجمعية.
 - بلغت نسبة عدد الحاصلين على دورات تدريبية في إدارة الجمعيات حوالي 45% كمتوسط عام، في حين بلغت نسبة غير الحاصلين على دورات تدريبية حوالي 55%، الأمر الذي يتطلب أهمية عقد دورات تدريبية للمهندسين العاملين في إدارة الجمعيات الزراعية.
 - كما إتضح من نفس الجدول أن درجات تقييم أداء عمل مديري الجمعيات قد إنحصر بين (كفاء، غير كفاء، لحد ما)، حيث بلغ المتوسط العام لنسبة المديرين الذين حصلوا على درجة غير كفاء حوالي 40% ومعظمهم من الذين لم يحصلوا على دورات تدريبية في إدارة الجمعيات الزراعية، في حين بلغ المتوسط العام لنسبة من حصلوا على درجة كفاء نحو 30% ومعظمهم من الذين حصلوا على دورات تدريبية في الإدارة، كما حصلت نسبة 30% كمتوسط عام على درجة لحد ما.
 - كما تبين أن نسبة من أقروا بأن العمل بالجمعية يتم وفقاً لخطة مرسومة حوالي 45% كمتوسط عام لعدد المبحوثين، أما نسبة من أقروا بأن العمل لا يتم وفقاً لخطة مرسومة حوالي 55% كمتوسط عام.
 - كما تبين بسؤال مديري الجمعيات وجود تضارب بين عملهم الإداري ومجلس إدارة كل جمعية من الجمعيات التي يديرونها، بنسبة بلغ متوسطها العام حوالي 25% نتيجة لرغبة بعض أعضاء مجلس إدارة الجمعيات للمحابة لبعض المزارعين لوجود قرابة بينهم أو لضمان أصواتهم الانتخابية عند تجديد العضوية، بينما أقر حوالي 75% كمتوسط عام لعدد المبحوثين بعدم وجود تضارب بين عمل مديري إدارة الجمعية وأعضاء مجلس الإدارة وذلك لأهمية التعاون فيما بينهم حيث يكمل كلاً منهما عمل الآخر .
 - أما بالنسبة لعدد العمالة بالجمعيات محل الدراسة فقد إتضح وجود إنخفاض كبير وملحوظ في عدد العمالة سواء الفنية (المهندسين) أو الإدارية، مما يحد من إنجاز عمل تلك الجمعيات في الوقت المناسب وبالذقة العالية مما ينفّر المزارعين من التعامل مع الجمعية وتفضيل التعامل مع القطاع الخاص، حيث بلغ المتوسط العام لعدم وفرة العمالة بالجمعية نحو 85%.
 - فيما يتعلق بالرغبة في الإستمرار في إدارة الجمعية فقد أشارت النسبة الأكبر بعدم رغبتها في الإستمرار في إدارة الجمعيات نظراً لعدم توفير مستلزمات الإنتاج بالقدر المناسب مما يدفع المزارعين للتعامل بأسلوب غير لائق لعدم قدرة الجمعيات على تلبية إحتياجاتهم، حيث بلغ المتوسط العام لنسبة الراغبين في التخلي عن إدارة جمعياتهم حوالي 75%، لكثرة المشاكل التي تحدث عند تعاملهم مع المزارعين.

جدول 8. توصيف عينة الدراسة الميدانية من مديري إدارة الجمعيات الزراعية وتقييم أدائهم الإداري بمركزي الدراسة بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.

الإجمالي	المركز الثاني (بناها)	المركز الأول (طوخ)	الوحدة	البيان
20	10 %	10 %	عدد	عينة الدراسة الميدانية من مديري الجمعيات
45	40	4 50	عدد	دبلوم
55	60	6 50	عدد	بكالوريوس
100	100	100 100	عدد	الإجمالي
24	-	23 -	سنة	متوسط عدد سنوات الخبرة في الإدارة
45	50	5 40	عدد	حاصل
55	50	5 60	عدد	غير حاصل
100	100	10 100	عدد	الإجمالي
40	40	4 40	عدد	غير كفاء
30	20	2 40	عدد	كفاء
30	40	4 20	عدد	لحد ما
100	100	10 100	عدد	الإجمالي
45	40	4 50	عدد	نعم
55	60	6 50	عدد	لا
100	100	10 100	عدد	الإجمالي
25	20	2 30	عدد	نعم
75	80	8 70	عدد	لا
100	100	10 100	عدد	الإجمالي
15	10	1 20	عدد	نعم
85	90	9 80	عدد	لا
100	100	10 100	عدد	الإجمالي
25	30	3 20	عدد	نعم
75	70	7 80	عدد	لا
100	100	10 100	عدد	الإجمالي

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمعّة خلال موسم 2020/2019.

من خلال العرض السابق إتضح أن إدارة الجمعيات الزراعية لم تعد الوظيفة التي كان كثير من المهندسين الزراعيين يسعون إليها في الماضي لتعرضهم للمعاملة السيئة من قبل المزارعين من جهة، وكثرة تعرضهم للمسائلة من الجهات القيادية على الرغم من عدم توفير السلطة المناسبة لهم وحتمية وجودهم في العمل جميع الأيام بدون وجود حوافز مجزية لهم تتناسب مع طبيعة عملهم مع كثرة المشاكل التي تقابلهم عند التعامل مع المزارعين.

2- مدى حاجة الجمعيات الزراعية لتطوير نشاطها وتحديث قوانين التعاون:

يُشير الجدول (9) إلى التكرار النسبي لأهم آراء المبحوثين من مديري الجمعيات حول مدى أهمية تطوير نشاط الجمعية الإنتاجي وتحديث قوانين التعاون كما أظهرته نتائج الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة موسم 2020/2019 بمحافظة القليوبية، حيث تم توجيه عدة أسئلة توضيحية لمديري الجمعيات لتقييم الوضع الحالي لها مثل:-

- هل نشاط الجمعيات الآن يتناسب مع الأهداف التي أنشئت من أجلها ووفقاً لقانون التعاون؟ جاءت الإجابة بالنفي بنسبة تراوحت بين 90% من آراء مديري الجمعيات بمركز طوخ، 100% من آراء مديري الجمعيات بمركز بنها وهذا ما يشير إلى الإنحراف الكبير الذي حدث في تحول

أنشطة غالبية الجمعيات إلى نشاط غير زراعي كالتجارة في السلع المنزلية وابتعدت عن تأدية دورها الزراعي الذي يخدم المزارعين وفقاً لقوانين التعاون التي تحدد نشاط وعمل الجمعيات.

جدول (9): التكرار النسبي لأهم آراء المبحوثين من مديري الجمعيات حول تطوير نشاط الجمعية وتحديث قوانين التعاون بمركزي الدراسة موسم 2020/2019 بمحافظة القليوبية.

البيان	الوحدة	مركز طوخ	%	مركز بنها	%
هل نشاط الجمعيات الآن يتناسب مع الأهداف التي أنشئت من أجلها ووفقاً لقانون التعاون ؟	عدد	1	10	-	-
	عدد	9	90	10	100
1- تقديم الخدمات التسويقية	عدد	7	28	5	20
2- تقديم الخدمات الإرشادية	عدد	8	32	7	28
3- إعادة الدورة الزراعية	عدد	5	20	5	20
4- تقديم مستلزمات الإنتاج	عدد	5	20	8	32
بالقدر الكافي	عدد	25	100	25	100
الإجمالي	عدد	7	70	6	60
هل تفضل أن تكون الجمعية إنتاجية وتحقق ربح لأعضائها أم خدمية ؟	عدد	3	30	4	40
	عدد	10	100	10	100
قانون التعاون الحالي هل يحتاج إلي تعديل وفقاً للتطوير والتحديث والتغيرات الاقتصادية ؟	عدد	6	60	7	70
	عدد	4	40	3	30
الإجمالي	عدد	10	100	10	100
زمام الجمعية هل هو مناسب أم لا ؟	عدد	4	40	2	20
	عدد	6	60	8	80
عدد أعضاء مجلس الإدارة هل هو مناسب للنهوض بالجمعية أم لا ؟	عدد	5	50	4	40
	عدد	5	50	6	60
الإجمالي	عدد	10	100	10	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمعّة خلال موسم 2020/2019.

- ما هو المطلوب لإعادة الجمعيات إلى سابق عهدها بتقديم الخدمات لأعضائها؟ ويتوجبه هذا السؤال إلى المبحوثين من مديري الجمعيات أشاروا إلى ضرورة قيام الجمعيات بالآتي:
- 1- تقديم الخدمات التسويقية للمحاصيل الإنتاجية، حيث جاءت نسبة الآراء المقررة بهذه الخدمة إلي حوالي 28% من آراء مديري الجمعيات بمركز طوخ، ونحو 20% من آراء المبحوثين بمركز بنها.
 - 2- تقديم الخدمات الإرشادية التي تساعد المزارعين على زراعة المحاصيل المناسبة وإجراء العمليات الزراعية في التوقيت والأسلوب المناسب بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق الجودة المناسبة والتي تحقيق عائد مجزي للمزارع، حيث أشار بذلك نحو 32%، 28% من المبحوثين بمركز طوخ وبنها على الترتيب.
 - 3- العودة إلي الدورة الزراعية: يري عدد من المبحوثين من مديري الجمعيات أهمية العودة للدورة الزراعية للمحافظة على خصوبة الأرض من جهة وتوفير مستلزمات الإنتاج الصناعي من خامات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من جهة أخرى، حيث بلغت نسبة الآراء المقررة بأهمية هذا الهدف حوالي 20% بالمركزين على السواء.
 - 4- تقديم مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافي وفي وقت الحاجة إليها لكافة المحاصيل المزروعة: حيث أشار بهذا نحو 20%، 32% بكتلاً من آراء المبحوثين بالمركز الأول والثاني على الترتيب.

- هل تفضل أن تكون الجمعية إنتاجية تحقق ربح لأعضائها أم خدمية:
وتوجيه هذا السؤال إلي المبحوثين من مديري الجمعيات الزراعية أشار بالقبول ووفقاً للأراء الخاصة بالتنوير حوالي 70%، 60% بـكلأ من أراء المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بينما أجاب بالنفي ووفقاً لأراء المبحوثين نحو 30%، 40% بـكلأ من المركز الأول والثاني على الترتيب.
- حاجة قوانين التعاون للتنوير والتحديث وفقاً للتغيرات الإقتصادية: حيث أشار المبحوثين بالقبول بنحو 60%، 70% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بينما أشار بالرفض ووفقاً للأراء نحو 40%، 30% من مبحوثين المركزين الأول والثاني على نفس الترتيب.
- زمام الجمعية مناسب أم لا؟ حيث وجدت جمعيات زمامها ما بين (500-1500 فدان) وهذه المساحة قبلها البعض ورفضها البعض الآخر، حيث بلغت نسبة الموافقين حوالي 40%، 20% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بينما يرى الغالبية بأهمية دمج الجمعيات الصغيرة الأقل من 1000 فدان مع بعضها البعض أوحى إغائها، حيث جاءت نسبة الأراء بين 60%، 80% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب.
- وبالسؤال عن مدى مناسبة عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعيات للنهوض بها من عدمه، أفاد بالموافقة حوالي 50%، 40% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب، بينما إعترض على العدد وخاصة الجمعيات التي يقترب زمامها من 3000 فدان بالرغبة في أن يكون العدد يتناسب مع المساحة التي تخدمها الجمعية، حيث بلغت نسبة الأراء المعترضة حوالي 50%، 60% بالمركزين الأول والثاني على الترتيب.
- 3- التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات ومقترحات حلها:**
يشير الجدول (10) إلي التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات الزراعية في عملهم ومقترحات حلها كما جاءت بعينة الدراسة الميدانية بمركزي الدراسة موسم 2019/2020 بمحافظة القليوبية حيث إتضح الآتي:-

أولاً: أهم المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات الزراعية بمركزي العينة:

- 1- مشاكل مالية خاصة بعدم توفير المبالغ اللازمة للإتفاق على أعمال الجمعية، حيث أشار بذلك نحو 12%، 10% من المبحوثين بالمركزين الأول والثاني على الترتيب.
- 2- مشاكل خاصة بعدم وفرة العمالة الكافية اللازمة لإنجاز عمل الجمعية وسرعة تأدية الخدمات لأعضائها، حيث أشار بذلك نحو 14% من المبحوثين بـكلأ من المركزين الأول والثاني بنفس النسبة.
- 3- مشاكل خاصة بعدم وجود الآلات الزراعية بالجمعية واللازمة لخدمة مساحة الزمام التابع للجمعية لخفض التكاليف وتحقيق عائد مجزي لأعضاء الجمعية، حيث أشار بذلك نحو 14% لكل مركز على حدة.
- 4- مشاكل خاصة بعدم وجود مخازن كافية بالجمعية مما يحد من قدرة الجمعية على تخزين مستلزمات الإنتاج والمعدات اللازمة لأعمال مقاومة الآفات وغيرها، حيث أشار المبحوثين بأرائهم بهذا الخصوص بنسبة بلغت نحو 12%، 14% بـكلأ من المركزين الأول والثاني على الترتيب.
- 5- مشاكل خاصة بعدم وجود مركز تجميع لإستغلاله في أعمال تسويق المحاصيل كما تبين عدم وجود مخازن ملك أو مستأجرة يمكن من خلالها ممارسة نشاط تجميع وتسويق السلع المنتجة من قبل أعضاء الجمعية، حيث بلغت نسبة أراء المبحوثين والمطالبين بذلك نحو 12% لكل مركز على حدة.
- 6- مشاكل متعلقة بعدم عقد دورات تدريبية لمديري الجمعيات والعاملين بالجمعية. بهدف رفع مستوى الجهاز الإداري بالجمعية، حيث أشار بذلك نحو 12% للمركزين الأول والثاني على السواء بنفس النسبة.
- 7- مشاكل متعلقة بعدم وفرة مستلزمات الإنتاج من أسمدة وتقاوى ومبيدات، حيث أشار بهذه المشكلة نحو 12%، 14% من إجمالي أراء المبحوثين بمركزي العينة (طوخ، بنها) على الترتيب.
- 8- مشاكل متعلقة بكثرة التعديلات على الأراضي الزراعية، حيث أشار بوجود هذه المشكلة ووفقاً لأراء المبحوثين نحو 12%، 10% بـكلأ من المركزين الأول والثاني على الترتيب.

جدول 10. التكرار النسبي لأهم المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات الزراعية في عملهم ومقترحات حلها بمركزي الدراسة موسم 2020/2019 بمحافظة القليوبية.

البيان	الوحدة	المركز الأول		المركز الثاني	
		طوخ	%	بنها	%
مشاكل مالية خاصة بتوفير المبالغ اللازمة للإنفاق على أعمال الجمعية.	عدد	6	12	5	10
مشاكل خاصة بعدم وفرة العمالة الكافية.	عدد	7	14	7	14
مشاكل خاصة بعدم وجود آلات زراعية بالجمعية.	عدد	7	14	7	14
مشاكل خاصة بعدم وجود مخازن كافية بالجمعية.	عدد	6	12	7	14
مشاكل خاصة بعدم وجود مركز تجميع لإستغلاله في أعمال تسويق المحاصيل.	عدد	6	12	6	12
مشاكل متعلقة بعدم عقد دورات تدريبية لهم وللمهندسين بالجمعية.	عدد	6	12	6	12
مشاكل متعلقة بمستلزمات الإنتاج.	عدد	6	12	7	14
مشاكل متعلقة بكثرة التعديات على الأراضي الزراعية.	عدد	6	12	5	10
الإجمالي	عدد	50	100	50	100
رفع الرسوم على تصنيف البطاقات ونقل الحيازات الزراعية.	عدد	5	12.5	4	10
تعين عمالة كافية ولو بالعقود.	عدد	5	12.5	5	12.5
عمل محطات آلية كافية بكل مركز.	عدد	5	12.5	6	15
بناء مخازن كافية لتخزين مستلزمات الإنتاج ومعدات الجمعية أو إستئجارها.	عدد	4	10	5	12.5
عمل مراكز لتجميع المحاصيل وتسويقها حتى ولو على مستوى كل جمعيتين أو ثلاثة.	عدد	4	10	5	12.5
توفير مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافي لمساحة كل جمعية.	عدد	6	15	5	12.5
تنفيذ القرارات الخاصة بالإزالة بكل حزم ودون محاباة.	عدد	6	15	5	12.5
عمل دورات تدريبية بصورة منتظمة لجميع العاملين بالجمعيات الزراعية والإهتمام بالجانب الإرشادي للمزارعين.	عدد	5	12.5	5	12.5
الإجمالي	عدد	40	100	40	100

أهم المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات الزراعية

أهم مقترحات حل المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات من وجهة نظرهم

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمع خلال موسم 2020/2019.

ثانياً: أهم مقترحات حل المشاكل التي تواجه مديري الجمعيات الزراعية من وجهة نظرهم:

أشار مديري الجمعيات بعينة الدراسة الميدانية إلى مجموعة من المقترحات التي من شأنها التغلب على المشاكل التي تواجههم أثناء ممارستهم العمل بجمعياتهم والتي جاء على النحو التالي:-

- 1- رفع الرسوم على تصنيف البطاقات ونقل الحيازات المزرعية بين المزارعين بنسبة بلغت نحو 12,5%، 10% من مجموع آراء مديري الجمعيات بكلاً من مركز طوخ ومركز بنها على الترتيب.
- 2- تعيين عمالة كافية ولو بالعقود من عائد الجمعيات بنسبة بلغت نحو 12,5% على مستوى مديري الجمعيات بمركزي العينة الميدانية كلاً على حدة.
- 3- عمل محطات آلية كافية بكل مركز أو في مكان متوسط وقريب لمجموعة من المراكز تكون الآلات فيها بأعداد كافية بنسبة بلغت نحو 12,5%، 15% من إجمالي الآراء بمركز طوخ وبنها على الترتيب.
- 4- بناء مخازن كافية لتخزين مستلزمات الإنتاج ومعدات الجمعية بها، وفي حالة تعثر البناء يمكن إستئجارها بمكان قريب للجمعية بنسبة بلغت نحو 10%، 12,5% بمركزي طوخ وبنها على الترتيب.

- 5- عمل مراكز لتجميع المحاصيل وتسويقها حتى ولو على مستوى أقرب جمعيتين أو ثلاثة وفقاً لمساحة الزمام الذي تخدمه كل جمعية ليكون مركز التجميع بجانب أكبرهما، بنسبة بلغت حوالي 10%، 12,5% بمركزي العينة على الترتيب.
- 6- توفير مستلزمات الإنتاج بالقدر الكافي لمساحة كل جمعية وذلك من الأسمدة والتقاوى الحديثة والمبيدات في وقت الحاجة، بنسبة بلغت نحو 15%، 12,5% بمركزي العينة على الترتيب.
- 7- تنفيذ القرارات الخاصة بالإزالة بكل حزم دون محاباة لأحد حتى يمكن الحد من نسبة الإعتداء على الأراضى الزراعية، وبنسبة بلغت نحو 15%، 12,5% على الترتيب.
- 8- عمل دورات تدريبية بصورة منتظمة لجميع العاملين بالجمعيات الزراعية والإهتمام بالجانب الإرشادي للمزارعين، وقد بلغت نسبة آراء المقربين بهذا المقترح حوالي 12,5% .

عينة أعضاء مجلس الإدارة:

يُشير الجدول (11) إلى إستطلاع آراء أعضاء مجلس إدارة الجمعيات المختارة بمركزي طوخ وبنيها بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019، والتي جاءت علي هذا النحو:

- 1- بلغ متوسط إجمالي عدد أعضاء مجلس إدارة الجمعيات المختارة بكل مركز 7 أعضاء، حيث تم إختيار عدد (5) أعضاء فقط وبنسبة 71,4% من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة للتعرف على وجهة نظرهم وتقييمهم للوضع الراهن الذي وصلت إليه غالبية الجمعيات الزراعية.
- 2- متوسط عمر العضو: بلغ المتوسط العام لعمر العضو بمجلس الإدارة حوالي 55,5 سنة، وهذا ما يُشير إلى أن شباب المزارعين لا يرغبون في عضوية هذا النوع من الجمعيات.
- 3- عدد سنوات العضوية: حيث تبين تمسك الأعضاء الحاليين بإحتكار عضوية الجمعية إما لأهداف شخصية أو لكونهم لا يجدون منافساً لهم في الترشح حيث بلغت متوسط فترة العضوية حوالي 22,5 سنة.
- 4- تقييم الوضع الراهن للجمعية ومدى نجاحها في خدمة أعضائها: حيث إتضح أن 90% من المبحوثين كمتوسط عام غير راضى عن أداء الجمعية والحال الذي وصلت إليه.
- 5- علاقة أعضاء مجلس الإدارة بمديري الجمعيات: حيث إتضح أنها إنحصرت بين علاقة جيدة بمتوسط عام بلغ نحو 30%، بينما جاءت العلاقة المقبولة في المرتبة الأولى بمتوسط عام بلغ نحو 50%، في حين أشار حوالي 20% كمتوسط عام بأن علاقتهم غير مرضية مع مدير الجمعية.
- 6- أما بالنسبة لطريقة الحصول على عضوية الجمعية فأشارت النسبة الأكبر والتي بلغ متوسطها العام حوالي 90% بأنهم دخلوا مجلس الإدارة بالتركية وبدون وجود منافسة حقيقية نتيجة لأن عضوية إدارة الجمعيات الزراعية لم تعد المكانة التي يسعى لها الكثيرين خاصة من الشباب.
- 7- أما عن الحالة التعليمية فجاءت في صور ثلاث (يقراً ويكتب بنسبة بلغ متوسطها العام حوالي 40%) ثم (حاصل على الإعدادية وقد بلغ المتوسط العام لهذه الفئة نحو 40% أيضاً)، في حين جاء المستوى الثالث في (الحاصلين على مؤهل متوسط بنسبة بلغ متوسطها العام نحو 20%).
- 8- أما عن مدى كفاءة عدد العاملين بالجمعية إتضح أن 70% من الآراء كمتوسط عام جاءت بالرفض وعدم مناسبة عدد العاملين بالجمعية لعملها، بينما أشار حوالي 30% فقط من المبحوثين بكفاية عدد الموجودين من عمالة بالجمعية لإنجاز العمل بها.
- 9- أما من حيث رغبة الأعضاء المبحوثين في عضوية مجلس إدارة الجمعية فقد أشار حوالي 70% كمتوسط عام بالإستمرار كنوع من الوجاهة من جهة ولحصولهم على الخدمات لهم ولآقاربهم من جهة أخرى، بينما أشار 30% كمتوسط عام لعدد المبحوثين بعدم الرغبة في الإستمرار في عضوية الجمعية.
- 10- وفيما يتعلق بأهمية تطوير أداء الجمعيات الزراعية لتمشى مع المتغيرات الإقتصادية للبلاد فأشار حوالي 90% كمتوسط عام بأن الجمعيات فقدت شعبيتها ودورها الأساسى سواء الإنتاجى أوالتسويقي.

جدول 11. إستطلاع آراء أعضاء مجلس إدارة الجمعيات المختارة بمركزي طوخ وبنها بمحافظة القليوبية موسم 2020/2019.

البيان	الوحدة	الجمعية الأولى بمركز طوخ		الجمعية الثانية بمركز بنها		الإجمالي	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد	7	100	7	100	14	100
العينه	عدد	5	71.4	5	71.4	10	71.4
متوسط عمر العضو/سنة	سنة	56	-	57	-	56.5	-
	سنة	55	-	56	-	55.5	-
عدد سنوات العضوية	سنة	26		22		24	
	سنة	25		20		22.5	
تقييم الوضع الراهن للجمعية ومدى نجاحها في خدمة أعضائها	عدد	1	20	-	-	1	10
	عدد	4	80	5	100	9	90
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
	عدد	1	20	2	40	3	30
	عدد	3	60	2	40	5	50
	عدد	1	20	1	20	2	20
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
طريقة الحصول على العضوية بالجمعية	عدد	1	20	-	-	1	10
	عدد	4	80	5	100	9	90
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
	عدد	3	60	1	20	4	40
	عدد	1	20	3	60	4	40
	عدد	1	20	1	20	2	20
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
الهيكل الوظيفي بالجمعية ومدى مناسبه ل عملها	عدد	2	40	1	20	3	30
	عدد	3	60	4	80	7	70
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
الرغبة في الإستمرار في عضوية الجمعية	عدد	3	60	4	80	7	70
	عدد	2	40	1	20	3	30
	الإجمالي	5	100	5	100	10	100
هل تحتاج الجمعية للتطوير	عدد	5	100	4	80	9	90
	عدد	-	-	1	20	1	10
لتنمشى مع التغيرات الإقتصادية	الإجمالي	5	100	5	100	10	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات إستمارات الإستبيان المجمعه خلال موسم 2020/2019.

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات علي النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج:-

- أشار الزراع إلى أهمية دور الجمعية الزراعية في حالة العودة إلى ممارسة نشاطها كسابق عهدها، حيث بلغت نسبة المقرين بذلك حوالي 75%، 85% بقرتي المركزين الأولى والثانية على الترتيب.
- أشار المبحوثين إلى أنهم يتعاملون مع ثلاثة جهات في الحصول على مستلزمات الإنتاج وهي (القطاع التعاوني الحكومي، بنك القرية، القطاع الخاص) بنسبة 30%، 30%، 40% على الترتيب.
- أشار غالبية المبحوثين وبنسبة بلغت حوالي 75%، 90% بعدم رضاهم علي أداء الجمعيات الزراعية لإتصاف معظم الجمعيات عن تأدية هدفها الحقيقي وهو تقديم الخدمات لأعضائها.
- أشار المبحوثين إلى أهمية تطوير أداء الجمعيات الزراعية من خلال توفير مستلزمات الإنتاج، وتقديم القروض بفائدة منخفضة، وتسويق الحاصلات الزراعية، وتوفير الميكنة والمحطات الآلية، وتدريب الزراع على طرق الزراعة الحديثة بنسب تراوحت ما بين 12,6% - 25% وفقاً لأهمية كل بند.
- أشار أغلب المبحوثين وبنسبة بلغت ما بين 90% - 95% بعزوفهم عن المشاركة في عضوية مجلس الإدارة أو حضور إجتماعات الجمعية العمومية.
- أشار عدد المبحوثين بنسبة (75%-85%) إلى أن الجمعيات لا تهتم بالجانب الإرشادي، كما لا تقوم بتقديم كل مستلزمات الإنتاج (80% - 85%) لذا يلجأ الزراع إلى إستكمال متطلباتهم الإنتاجية من القطاع الخاص بنسبة (75% - 85%) من عدد المبحوثين بقرتي المركزين الأولى والثانية على الترتيب.
- أشار الزراع إلى وجود قصور في الجانب الإرشادي لتعليم الزراع عملية تصنيع الأسمدة العضوية والأعلاف من مخلفات المزرعة بل يعتمدوا كلياً على شراء كل ذلك من القطاع الخاص بنسبة بلغت نحو (75% - 80%) من إجمالي عدد المبحوثين بالقربين الممثلين لمركزى العينة.
- أشار 100% من المبحوثين بأن الجمعيات لا تقوم بتسويق المحاصيل الزراعية. كما أشار ما بين (75% - 90%) بعدم إقدامهم على الإقتراض من الجمعيات الزراعية أونوك القرى نتيجة لإرتفاع سعر الفائدة (18% - 22%) والبيروقراطية عند الإقتراض فالقروض تقدم لأشطة دون غيرها.
- أشارت نسبة كبيرة من المبحوثين بلغ متوسطها العام 87,5% بعدم رؤيتهم أى حقول إرشادية لتدريبهم على خدمة محاصيلهم ومشروعاتهم الزراعية لذا لايد من الإهتمام بهذا الجانب.
- أشار المبحوثين أن أهم المشاكل التي تواجههم أثناء التعامل مع الجمعية ورتبهم في قيام الحكومة بتذليلها هي عدم توفر الأسمدة والمبيدات والتقاوى الحديثة بالقدر والوقت المناسب مع قلة عدد العاملين بالجمعية حيث جاءت هذه المشاكل بنسب تراوحت بين 10,6%-18,55% وفقاً لأهمية كل مشكلة.
- كما إتضح بأن نسبة التوافق بين عمل مدير الجمعية ومجلس الإدارة بلغت حوالي 75% كمتوسط عام، بينما بلغت نسبة عدم التوافق حوالي 25% والذي قد يرجع لبعض العصبية.
- كما إتضح بأن نسبة الرفض للإستمرار في إدارة الجمعية قد بلغت حوالي 75% كمتوسط عام نتيجة لكثرة المشاكل التي تواجههم عند التعامل مع المزارعين وعدم قدرة الجمعية على توفير متطلبات المزارعين بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب.
- أشار مديري الجمعيات وبنسبة تتحصر ما بين 90% - 100% بأن نشاط الجمعيات الآن لا يتناسب مع الأهداف التي أنشئت من أجلها ووفقاً لقانون التعاون نتيجة لإتجاه عدد كبير من الجمعيات إلى تحويل أنشطتها إلى أنشطة غير زراعية كالتجارة في السلع المنزلية.
- أشار المبحوثين حول الرغبة في أن تكون الجمعية إنتاجية وتحقق ربح لأعضائها أم تكون خدمية، إلى إرتفاع نسبة الراغبين في الهدف الإنتاجي بحوالي 60% - 70% من مركزي الدراسة، في حين إنخفضت نسبة الداعين لتكون الجمعيات خدمية فقط لنحو 30% - 40% بالمركزين محل الدراسة.
- كما إتضح أن حوالي 60% - 70% من إجمالي المبحوثين من مديري الجمعيات يطالبون بأهمية تحديث قانون التعاون لكي يتناسب مع ما حدث من تغيرات إقتصادية محلية وعالمية.
- أشار مديري الجمعيات إلى أهمية دمج الجمعيات التي زمامها أقل من 1000 فدان بالإضافة إلى أن يكون عدد مجلس الإدارة يتناسب مع مساحة زمام الجمعية على ألا يقل عن (5) أعضاء في الجمعيات التي مساحتها 1000 - 1500 فدان يزيد بزيادة الزمام عن هذه المساحة.

ثانياً: التوصيات:

- وفقاً لأهم النتائج السابق الإشارة إليها فإن الدراسة توصي بوضع رؤية مستقبلية لتعاونيات حسب التوصيات الآتية بالآتي:-
- 1- ضرورة عودة الجمعيات إلى سابق عهدها وكما نص عليه قانون التعاون على أن هدفها هو تقديم الخدمات لأعضائها وليس بيع السلع المنزلية وغير الزراعية.
 - 2- توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب لأعضائها حتى لا يتم شرائها من السوق الحر والذي يؤدي لرفع تكاليف الإنتاج.
 - 3- أهمية قيام الجمعيات بتسويق المحاصيل المنتجة لصالح أعضائها لتحقيق عائد مجزي لأعضائها وتجنبهم البيع لتجار القطاع الخاص وما يفعلوه من احتكار بهدف الشراء بأسعار منخفضة.
 - 4- تطبيق تجربة تجميع وبيع الألبان لصالح أعضائها كما حدث في إحدى الجمعيات بنى سويف لتحقيق عائد مجزي للأعضاء من منتجي الألبان.
 - 5- الإهتمام بالجانب الإرشادي للمزارعين لتدريبهم على طرق الزراعة الحديثة والإنتاج النظيف لرفع العائد من تلك المنتجات المنتجة بدون مبيدات (المنتجات العضوية).
 - 6- التوسع في إنشاء المحطات الآلية لتقديم خدماتها للمزارعين بأسعار مناسبة وبجودة عالية وفي الوقت المناسب.
 - 7- الإهتمام بعقد دورات تدريبية لمديري الجمعيات لرفع كفاءتهم الإدارية التي تنعكس على إدارتهم لهذه الجمعيات.
 - 8- خفض الفائدة على القروض الإنتاجية الزراعية وتيسير ضمانات الحصول عليها والحد من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية.
 - 9- تعليق عقوبة التعدي على الأراضي الزراعية نظراً لأن الإعتداء يتم على الأراضي القديمة عالية الإنتاجية بنسبة أكبر من الإعتداء على الأراضي الجديدة منخفضة الإنتاجية.
 - 10- تحفيز الشباب على الترشح لعضوية مجلس إدارة الجمعيات الزراعية لمدها بفكر جديد والتخلص من الأعضاء القدامى الذين يعتبرون عضوية مجلس الإدارة تركه لهم ولأقاربهم فقط وقصر فترة العضوية على فترتين كل فترة 4 سنوات حتى لا يستغل الفساد كما هو الحال الآن بالجمعيات.
 - 11- ضرورة عقد دورات تدريبية سواء كان ذلك للمرشحين الجدد لعضوية مجلس الإدارة أو للأعضاء القدامى لرفع وعيهم الإداري.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد محمد أحمد (دكتور) وآخرون، تقييم كفاءة أداء التعاونيات الزراعية المحلية (متعددة الأغراض) في محافظة الغربية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (24)، العدد الرابع (ب)، ديسمبر 2014.
2. أسامه احمد البهنساوى (دكتور) وآخرون، دراسة ميدانية لأثر محددات الخدمات التسويقية على مستوى أداء التعاونيات الزراعية في ج.م.ع، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد الثالث، سبتمبر 2016.
3. إيمان فريد أمين قادوس، دراسة لتطوير دورالتعاونيات الزراعية المصرية في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي بالقطاع الزراعي، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2004.
4. الحسيني أحمد الحسيني النفيلى (دكتور)، طارق محمد أبو موسى (دكتور)، دراسة تحليلية لدور التعاونيات الزراعية في التنمية الزراعية في مصر (دراسة حالة بمحافظة الدقهلية)، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (28)، العدد الثالث، سبتمبر 2018.
5. سمير عطية محمد عرام (دكتور)، دور التعاونيات الزراعية في ظل سياسات التحرر الإقتصادي (دراسة حالة بمحافظة الشرقية)، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (11)، العدد الثاني، سبتمبر 2001.
6. سمير عطية محمد عرام (دكتور) وآخرون، رؤية مستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق الناتج الزراعي في مصر (دراسة حالة في محافظة القليوبية)، دراسة مسلمة إلى قسم الدراسات الإقليمية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي 2020.

7. عبدالباقي موسى الشايب (دكتور)، دراسة إقتصادية لكفاءة أداء جمعيات الإئتمان الزراعي متعددة الأغراض في محافظة الغربية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (21)، العدد الرابع، ديسمبر 2011.
8. محمد أحمد عمارة الفران، دراسة إقتصادية لبعض أساليب نقل المعلومات ودور التعاونيات في تطوير صادرات بعض المحاصيل الزراعية، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2005.
9. محمود منصور عبدالفتاح (دكتور) وآخرون، كفاءة أداء التعاونيات المحلية للأرض المستصلحة في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (27)، العدد الرابع، ديسمبر 2017.
10. محمود منصور عبدالفتاح (دكتور) وآخرون، مؤشرات تقييم الأداء في الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي بمحافظة البحيرة، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (22)، العدد الثالث، سبتمبر 2012.
11. مديرية الزراعة بالقليوبية - إدارة الإرشاد الزراعي - بيانات غير منشورة - 2018.
12. مديرية الزراعة بالقليوبية - إدارة الحيازات - بيانات غير منشورة - 2019/2018.
13. ياسر أحمد مزروع (دكتور)، سبل تطوير أداء التعاونيات الزراعية النوعية في ظل التعديلات المرتقبة لقانون التعاون الزراعي الحالي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (20)، العدد الثالث، سبتمبر 2010.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- a. **Gary T.D., Francis P.M., and Stephen E.M.** "Identifying Growth Potentials of Locally Owned Farmer Cooperatives", ESCS Agricultural Finance Review, Volume 38. U. S. Department of Agriculture, Washington, 1978, PP. 29-47.
- b. **Joseph G. Knapp**, "Acritical Appraisal of Purchasing Cooperatives", OP. cit., P. 478.
- c. **Okafor F.O.**, "Socio- economic Criteria Evaluating Cooperative Efficiency in Nigeria.." OP. cit., p. 257.

A future vision of the role of agricultural cooperatives in providing production requirements and marketing agricultural output in Egypt (a case study in Qalyubia Governorate)
Prof. Dr. Samir Attia Mohamed Aram Dr. Ibrahim Mohamed Abdel Azeez El-Hefny
Dr. Hanan Abas Muselhy El-Said
Agricultural Economics Research Institute - Agricultural Research Center

Summary

Cooperatives are among the most important institutions and organizations that work to achieve a common goal and maximize returns by providing the requirements for agricultural production and marketing and providing various agricultural services to serve the agricultural and rural communities and achieve economic and agricultural development. In the recent period, after the implementation of economic reform programs and the entry of the private sector in the production and marketing of agricultural production requirements, the role of agricultural cooperative societies of all kinds in achieving their goals diminished and devoted themselves to other non-agricultural purposes, which makes farmers vulnerable to losing their rights to obtain the highest price to market their crops or obtain Productive and agricultural returns for the intervention of other parties in the trade and marketing of agricultural and livestock crops.

The research problem is represented in most cooperative entities giving up their functions for which they were established and turning to other activities that were not planned since the beginning of the establishment, which affected the performance efficiency of most cooperative units and the dismissal of a large number of farmers from dealing with these cooperative societies. Developing a future vision for the role of agricultural cooperatives in providing production requirements and marketing agricultural output in Qalyubia Governorate. This was followed by a set of other sub-objectives. In light of the research findings, a set of recommendations were reached, the most important of which were the following:

- 1-The necessity of returning associations to their previous state and as stipulated in the cooperation law that their goal is to provide services to their members and not to sell household and non-agricultural goods.
- 2- Providing various production requirements to the appropriate extent and at the appropriate time for its members so that they are not purchased from the free market, which leads to raising production costs.
- 3- The importance of associations marketing the produced crops for the benefit of their members in order to achieve a rewarding return for their members and to avoid selling to private sector traders and the monopoly they do in order to buy at low prices.
- 4-The application of the experience of collecting and selling dairy for the benefit of its members, as happened in one of the associations in Beni Suef to achieve a profitable return for the members of dairy producers.
- 5- Paying attention to the extension side for farmers to train them in modern agricultural methods and clean production to raise the yield of those products produced without pesticides (organic products).
- 6- Expanding the establishment of automated stations to provide its services to farmers at reasonable prices, high quality and at the right time.
- 7- Paying attention to holding training courses for association directors to raise their administrative efficiency, which is reflected in their management of these societies.
- 8- Reducing interest on agricultural productive loans, facilitating access to guarantees, and reducing bureaucracy and administrative complications.
- 9- Intensifying the penalty for encroachment on agricultural lands, given that the assault is carried out on old, highly productive lands with a greater rate than the assault on new, low-productivity lands.
- 10- Encouraging young people to run for membership in the board of directors of agricultural societies in order to provide them with a new idea and get rid of old members who consider board membership to leave it to them and their relatives only, and limit the membership period to two periods every 4 years so that corruption does not escalate, as is the case now in the societies.
- 11-The necessity of holding training courses, whether for new candidates for membership of the Board of Directors or for old members to raise their administrative awareness.